الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية

- مقدمة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- أدوات الدراسة.
- حدود الدراسة الميدانية.
- نتائج الدراسة الميدانية.

مقدمة:

بعد عرض الإطار النظري متضمنًا أهمية تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي من خلال استعراض مفهوم المواطنه وأهميتها بالإضافة إلى عرض تجارب الجمعيات الأهلية في هذا المجال، ووفقًا لما سبق، تم إجراء الدراسة الميدانية المحققة لبحث أهداف الدراسة والمؤدية إلى اقتراح إطار فاعل للشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة في مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي، حيث قامت الباحثة بإعداد الأدوات اللازمة لذلك، وتم تحكيمها علميًا وأخذ ما يلزم من موافقات جمع البيانات من كل من القطاع الحكومي والأهلي، ويتناول الفصل الحالي إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التي تم استخدامها في تحقيق أهداف الدراسة الحالية ونتائجها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في بحثها لكيفية الشراكة القائمة بين الجمعيات الأهلية والدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم في مجال المواطنة والتربية المدنية داخل المدارس الحكومية بمرحلة التعليم الأساسي، بالإضافة إلى خروجها بإطار يشمل الممارسات المثلى المرتبطة بالشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية؛ لتحقيق انتشار أكبر لتعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي، وذلك من خلال خبرة الواقع العملي في كل من وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية.

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة التعرف على طبيعة الممارسات القائمة من كل من القطاعين الحكومي ممثلاً في إدارات المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم، والأهلي ممثلاً في الجمعيات الأهلية في مجال تعليم المواطنة خاصة فيما يتعلق بمدى معرفه القطاع الحكومي لطبيعة دوره وممارسته، وكذلك التحديات/ الإشكالات التي تواجه القطاع الأهلي في مجال تعليم المواطنة والمرتبطة بتدخلات القطاع الحكومي من خلال خبرة المشاركين في العمل الميدانى في عينة الدراسة.

الهدف العام:

- وضع تصور لإطار شراكة فاعل بين الدولة والجمعيات الأهلية يسمح بتطبيق برامج تعليم المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

الأهداف الإجرائية:

١. التعرف على شكل العلاقة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم لتحقيق التعاون المشترك فيما بينها.

٢. معرفة التحديات/ العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية أثناء تنفيذ برامج التربية المدنية.

٣. استعراض تجارب الجمعيات الأهلية الرائدة العاملة في مجال تعليم المواطنة بالمدارس.

٤. إقتراح إطار عمل مشترك بين وزارة التربية والتعليم، والجمعيات الأهلية يسمح للجمعيات بتنفيذ برامج تربية مدنية ناجحة وفعالة داخل مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة البحثية التالية من خلال الواقع العملي:

١. ما التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية للدخول بالمؤسسات التعليمية وتطبيق برامج المواطنة ؟

٢. ما الإشكاليات التي تحد من وجود شراكة فاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية وتؤثر على تنفيذ برامج الجمعيات في مجال المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي من وجهة نظر القائمين على إدارة المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم؟

٣. ما الإشكاليات التي تحد من وجود شراكة فاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية وتؤثر على تنفيذ برامج الجمعيات في مجال المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي من وجهة نظر الجمعيات الأهلية، وخبراء التربية المدنية؟

٤. ما الإطار المقترح لتفعيل الشراكة بين الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية من أجل تعليم أفضل للمواطنة بمدارس التعليم الحكومي ما قبل الجامعي؟

أدوات الدراسة الميدانية:

١- تم إعداد استبيانين كالتالي:

أ- استبيان موجه للقائمين على إدارات المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم (صورة – ملحق رقم ٢).

ب- استبيان موجه للقائمين على برامج التعليم بالجمعيات الأهلية (صورة – ملحق رقم ٣).

٢- **دليل مقابلة شمل الحكوميين** والخبراء في مجال التنمية والتربية المدنية (صورة – ملحق رقم٤).

الإطار الزمنى للتطبيق الميداني:

استمرت فترة التطبيق العملى من يونيه إلى ديسمبر ٢٠١٩.

الإطار المكاني وعينة الدراسة:

أولاً: العينة الممثلة للقطاع الحكومي:

١- تم اختيار محافظات التطبيق بعد موافقة الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، والذى نصت موافقته على التطبيق بكافة محافظات الجمهورية فيما عدا المحافظات الحدودية؛ وفقًا لنص موافقة الجهاز (صورة – ملحق رقم ٥) وبإجمالي٢١ محافظة مستهدفة حيث يبلغ عدد محافظات الجمهورية ٢٧ محافظة، منها ٦ محافظات مصنفة على أنها محافظات حدودية.

وبناءً عليه قامت وزارة التربية والتعليم بعمل مخاطبة موجهة للمديريات التعليمية بالمحافظات الواردة بنص القرار لتسهيل مهمه الباحثة، وإعادة إرسال الاستبيان بعد استيفائه (صورة – ملحق رقم٦).

٢- استجاب من المديريات عدد ١٥ مديرية تعليمية بمحافظات (القاهرة – الجيزة – المنيا – سوهاج – أسوان – جنوب سيناء – الشرقية – الإسماعيلية –الفيوم – قنا – كفر الشيخ – البحيرة – بني سويف – بورسعيد –المنوفية) بنسبة استجابة بلغت ٧١.٤ %.

ثانيًا: العينة الممثلة لقطاع الجمعيات الأهلية:

–شمل الاستبيان المطبق مع الجمعيات الأهلية جمعيات بمحافظات (القاهرة – الجيزة – المنيا – قنا – بني سويف – سوهاج، بالإضافة إلى الجمعيات المركزية التي تغطي أنشطتها كل محافظات الجمهورية مثل: (كاريتاس – مصر الخير – حواء المستقبل) وذلك بمراعاة المعايير التالية:

١- تغطية أغلب محافظات الجمهورية سواء من جمعيات بمحافظات (قنا – سوهاج – جنوب وشمال سيناء – القاهرة – الجيزة – اسيوط) ، أو من خلال جمعيات مركزية تغطي أنشطتها كافة المحافظات (مصر الخير – حواء المستقبل) وقد تم الاستعانة في ذلك بالتنسيق مع ائتلافات مدنية تضم في عضويتها جمعيات تغطي كافة المحافظات.

٢- مراعاة للتنوع تم اختيار جمعيات رائدة وعريقة في مجال العمل بالتعليم تجاوزت خبرتها أكثر من عشرين عامًا، وجمعيات حديثة العمل في نفس القطاع لا تتجاوز خبرتها خمس سنوات .

إجراءات تنفيذ الدراسة الميدانية:

١-إعداد وتحكيم الاستبانة:

- تم إعداد الأدوات الخاصة بالتطبيق الميداني، وذلك في ضوء الإطار النظري للدراسة ومتغيراتها، وروعي في صياغة محاور وتساؤلات الاستبانة ارتباطها المباشر بأهداف وموضوع الدراسة مع مراعاة الأحكام والضوابط العامة المتعلقة بكيفيه صياغة عباراته، **وقد كانت أدوات الدراسة على النحو التالي:**

١/١ استبيان موجه للسادة مسئولي إدارات المشاركة المجتمعية بمديريات التعليم بالمحافظات **تناول المحاور التالية:**

- البيانات الأولية للقائمين على العمل وتتضمن: (السن – عدد سنوات الخبرة بقطاع المشاركة المجتمعية بالوزارة) لبيان مدى خبرتهم في هذا القطاع، ولبيان كونهم عينه معبرة من عدمه.
- رؤية وزارة التربية والتعليم من خلال خطتها الإستراتيجية لمشاركة الجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية بشكل عام، وبرامج التربية المدنية بشكل خاص.
- الشكل القائم للشراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية من واقع الممارسة الميدانية.
- أدوار إدارة المشاركة المجتمعية وفقًا للقرارات الوزارية المنظمة لعمل إدارة المشاركة المجتمعية
- معوقات الشراكة الإيجابية بين الجمعيات والوزارة.

٢/١- استبيان موجه للسادة القائمين على برامج التعليم داخل الجمعيات الأهلية **تناول المحاور التالية:**

- البيانات الأولية للقائمين على العمل: (السن– عدد سنوات الخبرة بمجال التعليم بالجمعية الأهلية) لبيان مدى خبرتهم في هذا القطاع، ولبيان كونهم عينه معبرة من عدمه.

- مصادر تمويل عمل الجمعيات في قطاع التعليم وقدرة الجمعية على تدبير التمويل الذاتي للعمل في هذا القطاع.
- تقييم الجمعية لرؤية الوزارة للشراكة مع الجمعيات الأهلية وأوجه الشراكه الأكثر أهمية.
- التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الشراكة مع وزاة التربية والتعليم في تنفيذ برامج التربية المدنية داخل المؤسسات الحكومية.
- المقترحات الخاصه بالإطار القانوني/ القرار المنظم للشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم.

٣/١ دليل مقابله للخبراء من القطاعين الحكومي والأهلي **تناول المحاور التالية:**

- استطلاع رأي الخبراء حول أهمية وجود إطار شراكة منظم للتعاون بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة بالمدارس الحكومية والتحديات التي تواجه الشراكة.
- تحديد أهم القيم الحاكمة الرئيسية التي يجب أن يرتكز إليها إطار الشراكة المقترح.
- مناقشة مقترحات الخبراء بشان إطار الشراكة المقترح.

قامت الباحثة بعرض الاستبانات المعدة على مجموعة من الأساتذه الخبراء لتحكيمها؛ وذلك بالحكم عليها من حيث سلامه العبارات وصياغتها بشكل دقيق، ومدى مناسبة العبارات لتحقيق أهداف الدراسة، وإضافة مايرونه مناسبًا، وحذف ما يرونه غير مناسب، وتوضيح مايرونه من ملاحظات على الاستبيان بوجه عام، وفي ضوء تعديلات السادة المحكمين تم تعديل الاستبانات واعتمادها بشكل نهائي.

٢- **فيما يتعلق بالتطبيق بالقطاع الحكومي ووزارة التربية والتعليم:**

١/٢- تم الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على التطبيق الميداني بمديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية (صورة الموافقة – ملحق رقم ٥).

٢/٢- **تم الحصول** على موافقة وزارة التربية والتعليم، والسيد المشرف على قطاع التعليم العام بالوزارة بناءً على موافقة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على تطبيق استبيان المستهدفين بمديريات التربية والتعليم بمحافظات الجمهورية (صورة الموافقة – ملحق رقم ٦).

٣/٢- **تم التواصل** مع الإدارة العامة للمشاركة المجتمعية والتنسيق لإرسال الاستبيانات للسادة مسؤولي المشاركة المجتمعية بمديريات التعليم، وإعادة استقبالها بعد استيفاء الإجابات المطلوبة.

٣- **فيما يتعلق بالقطاع الأهلي وبعد تحكيم الاستبيان** لم يتسنى للباحثة الحصول من أى جهة على أسماء كافة الجمعيات التي تعمل بقطاع التعليم، وقد تمت محاولة الحصول على هذا البيان من كل من (وزارة التربية والتعليم – وزارة التضامن الاجتماعي – الإتحاد العام للجمعيات الأهلية) ولم يتوافر هذا البيان بالجهات الثلاث المذكورة؛ حيث إنه لم نجد جهة لديها حصر بالجمعيات العاملة في قطاع التعليم أو في مجال المواطنة في التعليم **فتم اختيار عينة عشوائية من ١٨ جمعية من الجمعيات التي تعمل في قطاع التعليم وذلك بمراعاة المعايير التالية:**

- تغطية أغلب محافظات الجمهورية سواء من جمعيات محافظات (قنا – سوهاج – جنوب وشمال سيناء – القاهرة – الجيزة – أسيوط)، أو من خلال جمعيات مركزية تغطي أنشطتها كافة المحافظات (مصر الخير – حواء المستقبل)، وقد تم الاستعانة في ذلك بالتنسيق مع ائتلافات مدنية تضم في عضويتها جمعيات تغطي كافة المحافظات.
- مراعاة للتنوع تم اختيار جمعيات رائدة وعريقة في مجال العمل بالتعليم تجاوزت خبرتها أكثر من عشرين عامًا، وجمعيات حديثة العمل في نفس القطاع لا تتجاوز خبرتها خمس سنوات.

نتائج الدراسة الميدانية

ارتكزت محاور الاستبيان على مجموعة من المحاور هي:

١- **محاور استبانة القطاع الحكومي (إدارات المشاركة المجتمعية بمديريات التربية والتعليم وبوزارة التربية والتعليم):**

- البيانات الأولية للقائمين على العمل وتتضمن: (السن – عدد سنوات الخبرة بقطاع المشاركة المجتمعية بالوزارة) لبيان مدى خبرتهم في هذا القطاع، ولبيان كونهم عينه معبرة من عدمه.
- رؤية وزارة التربية والتعليم من خلال خطتها الإستراتيجية لمشاركة الجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية بشكل عام، وبرامج التربية المدنية بشكل خاص.
- الشكل القائم للشراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية من واقع الممارسة الميدانية.
- أدوار إدارة المشاركة المجتمعية وفقًا للقرارات الوزارية المنظمة لعمل إدارة المشاركة المجتمعية.
- معوقات الشراكة الإيجابية بين الجمعيات والوزارة.

٢- **محاور استبانة القطاع الأهلي (الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي):**

- البيانات الأولية للقائمين على العمل (السن – عدد سنوات الخبرة بمجال التعليم بالجمعية الأهلية) لبيان مدى خبرتهم في هذا القطاع ولبيان كونهم عينه معبرة من عدمه.
- مصادر تمويل عمل الجمعيات في قطاع التعليم وقدرة الجمعية على تدبير التمويل الذاتي للعمل في هذا القطاع.
- تقييم الجمعية لرؤية الوزارة للشراكة مع الجمعيات الأهلية وأوجه الشراكه الأكثر أهمية.

- التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الشراكة مع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ برامج التربية المدنية داخل المؤسسات الحكومية.
- المقترحات الخاصه بالإطار القانوني/ القرار المنظم للشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم.

٣- **محاور دليل مقابلة للخبراء من القطاعين الحكومي والأهلي والتي ذكرت نتائجه بالفصل الثاني من الدراسة وجاءت على النحو التالي:**

١) استطلاع رأي الخبراء حول أهمية وجود إطار شراكة منظم للتعاون بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة بالمدارس الحكومية، والتحديات التي تواجه الشراكة.

٢) تحديد أهم القيم الحاكمة الرئيسية التي يجب أن يرتكز إليها إطار الشراكة المقترح.

٣) مناقشة مقترحات الخبراء بشأن إطار الشراكة المقترح.

ومن خلال أدوات جمع البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (١)

نسبة توزيع المبحوثين من حيث السن

فئة السن	على مستوى المديريات %	على مستوى الجمعيات %
٣٠- أقل من ٤٠	-	٣٧.٥
٤٠ - أقل من ٥٠	٣٣.٣	٣٧.٥
٥٠ - أقل من ٦٠	٦٦.٧	٢١
٦٠ فأكثر	-	٤.٢

يتضح من الجدول، أن غالبية المبحوثين بالقطاع الحكومي بنسبه ٦٦.٧ % تراوحت أعمارهم من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة، وقد جاءت النسبة الغالبة من المبحوثين في هذه الفئة، وهو مايتفق مع الواقع نظرًا لأن الاستبيان كان موجه بالأساس إلى مديري الإدارات ووفقًا لسن الترقية بالقطاع الحكومي فإن هذه الدرجة الوظيفية لا يمكن بلوغها قبل عمر الخمسين إلا حال الانتداب، أو القائم بالأعمال، أو حصول الموظف على درجه علمية (ماجستير - دكتوراه) تسمح له بالترقي للمنصب في سن صغيرة.

وفيما يتعلق بالعاملين بالجمعيات الأهلية، فقد جاءت غالبية المبحوثين بين الفئتين الأولى: (٣٠- أقل من ٤٠ سنة) بنسبة ٣٧.٥ %، والثانية (٤٠- أقل من ٥٠ سنة) بنسبة ٣٧.٥ % في إشارة إلى تباين أعمار المبحوثين، والذين توزعوا مابين الأربع فئات الواردة بالاستبيان، بالإضافة إلى أن القطاع الأهلي يتبع أساليب مختلفة في التعيين والترقي بخلاف القطاع الحكومي، حيث إن الاستبيان كان موجهًا إلى القائمين على برامج التعليم بالجمعيات الأهلية (مديري برامج - مديري مشروعات التعليم).

شكل (١) بيان سن المبحوثين بالقطاع الحكومي

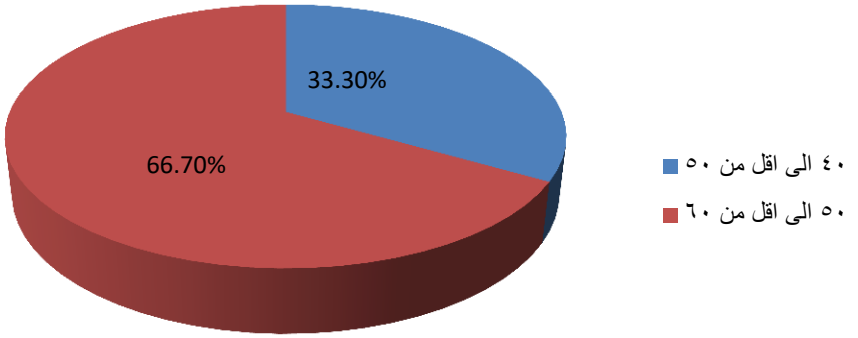

شكل (٢) بيان سن المبحوثين بالجمعيات الأهلية:

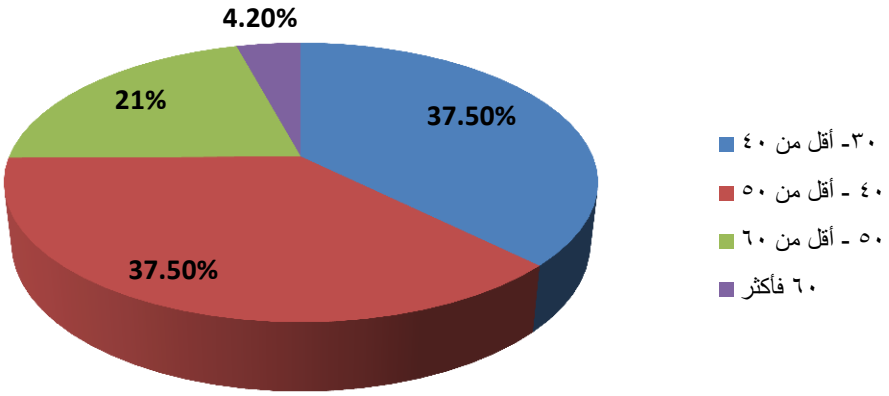

جدول (٢)

سنوات العمل للمبحوثين بالقطاع الحكومي بإدارة المشاركة المجتمعية:

عدد السنوات	النسبة المئوية (%)
أقل من خمس سنوات	٢٦.٣
من ٥–١٠ سنوات	٤٢.١
من ١٠–١٥ سنة	٢١.١
١٥ سنة فأكثر	١٠.٥

يتضح من الجدول، توزع سنوات عمل أفراد العينه بإدارة المشاركة المجتمعية بين الأربع فئات الواردة بالاستبيان. وجاءت غالبية أفراد العينه من(٥ – ١٠ سنوات) بنسبة ٤٢.١%، تلاها أقل من خمس سنوات بنسبة ٢٦.٣%، ثم بنسبة ٢١.١ % لفئة من (١٠–١٥ سنة)، وأخيرًا ١٥ سنه فأكثر بنسبة ١٠.٥%.

شكل (٣) سنوات العمل للمبحوثين بالقطاع الحكومي بإدارة المشاركة المجتمعية

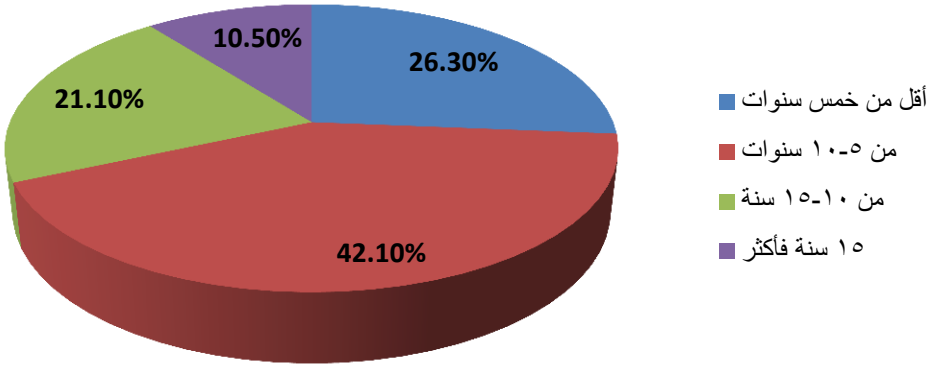

جدول (٣)

عدد سنوات عمل الجمعيات / المؤسسات بالعينة البحثية

عدد السنوات	النسبة المئوية (%)
أقل من خمس سنوات	١٢.٥
من ٥-١٠ سنوات	٣٣.٣
من ١٠-١٥ سنة	٢٠.٨
١٥ سنة فأكثر	٣٣.٣

يتضح من الجدول توزع سنوات عمل الجمعيات من مفردات العينه بين الأربع فئات الواردة بالاستبيان، وجاءت غالبيه مفردات العينه بالتساوي لفئتي (من ٥ -١٠ سنوات) و (من ١٥ سنة فاكثر) وذلك بنسبة ٣٣.٣ %.

تلاها الفئة (من ١٠-١٥ سنة) بنسبة ٢٠.٨ % ، وأخيراً فئة أقل من خمس سنوات بنسبة ١٢.٥% في إشارة إلى اتساع خبرة الجمعيات المشاركة في الاستبيان بوجه عام.

شكل (٤) بيان سنوات عمل الجمعيات بالعينة البحثية:

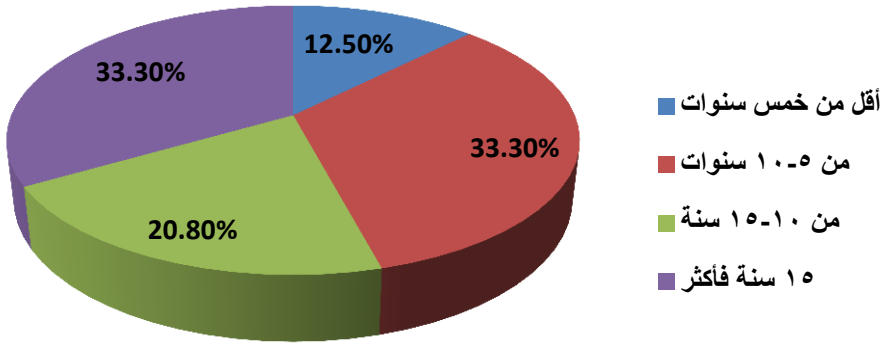

جدول (٤)

سنوات عمل الجمعيات / المؤسسات بالعينة البحثية في مجال التعليم

عدد السنوات	النسبة المئوية (%)	n	Q
أقل من خمس سنوات	٢٠.٨	١٠.٥	٥.٥٦
من ٥–١٠ سنوات	٢٠.٨		
من ١٠–١٥ سنة	٢٩.٢		
١٥ سنة فأكثر	٢٩.٢		

يتضح من الجدول، أن متوسط سنوات عمل الجمعيات بالعينه البحثية بقطاع التعليم بلغ ١٠.٥ بانحراف معياري قيمته ٥,٥٦.

حيث توزعت سنوات عمل المؤسسات بين الأربع فئات الواردة بالاستمارة البحثية، وكانت النسبتان الأعلى وبالتساوي للفئتين لسنوات عمل المؤسسة (من ١٠إلى أقل من ١٥ سنة)، و(من ١٥ سنه فأكثر) في إشارة إلى أن غالبية مفردات العينة كانت من الجمعيات صاحبة الخبرة الكبيرة في قطاع التعليم ووفقًا لقيمة المتوسط فقد تجاوزت الجمعيات خبرتها بقطاع التعليم إلى مايزيد على عشر سنوات.

شكل (٥) بيان سنوات عمل الجمعيات /المؤسسات بالعينة البحثية بقطاع التعليم

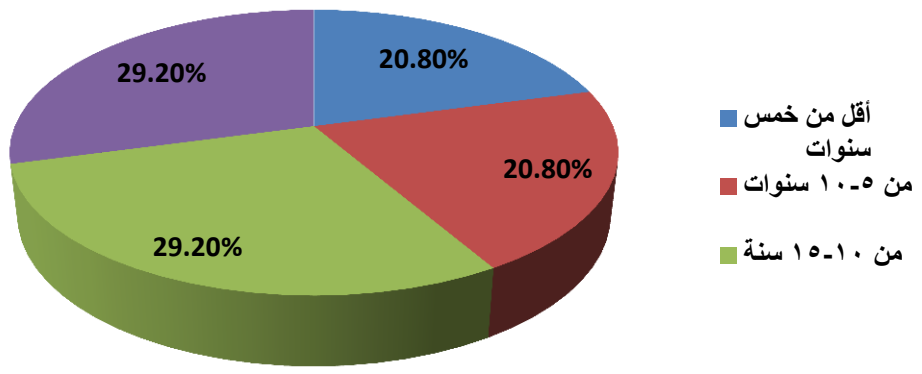

جدول (٥)

مصادر تمويل برامج التعليم بالجمعيات

نوعية التمويل	المديريات %	الجمعيات %
منح خارجية	٥٧.٩	٧٩
منح حكومية	٥.٣	٤
دعم ذاتي من ميزانية الجمعية	٣٦.٨	١٧

فيما يتعلق بمصادر تمويل برامج التعليم يتضح من الجدول السابق، تجانس البيانات حيث وجد إجماع من كل من الفئتين (ممثلي القطاع الحكومي)، و(ممثلي الجمعيات الأهلية) أن أغلب مصادر التمويل لبرامج التعليم التي تنفذها الجمعيات الأهلية هي البرامج الممولة عبر منح تمويل خارجية.

ويوضح الجدول، أن النسب الأعلى في الاستجابة من كل من القطاع الحكومي (إدارات المشاركة) والقطاع الأهلي (الجمعيات الأهلية) فجاءت بنسبتي ٥٧.٩% و ٧٩% على التوالي مشيرة إلى أن أغلب مصادر تمويل برامج الجمعيات الأهلية من المنح الخارجية والتمويل الأجنبي؛ مما يشير إلى افتقار الجمعيات إلى تدبير تمويل ثابت وذاتي لعمل الجمعيات يمكنها من تنفيذ البرامج باستمرار داخل المدارس الحكومية.

وتلي ذلك النسبة المتوسطة لقدرة الجمعيات على تدبير تمويل ذاتي يمكنها من الاستمرار في دعم العمل داخل قطاع التعليم الحكومي حيث جاءت بنسب ٣٦.٨% من وجهة نظر الحكوميين، وبنسبة ١٧% من وجهة نظر الجمعيات الأهلية على التوالي.

وأخيرًا جاءت النسبة الأقل للمنح الحكومية للجمعيات في قطاع التعليم وبنسب ٥.٣% ، و٤%.

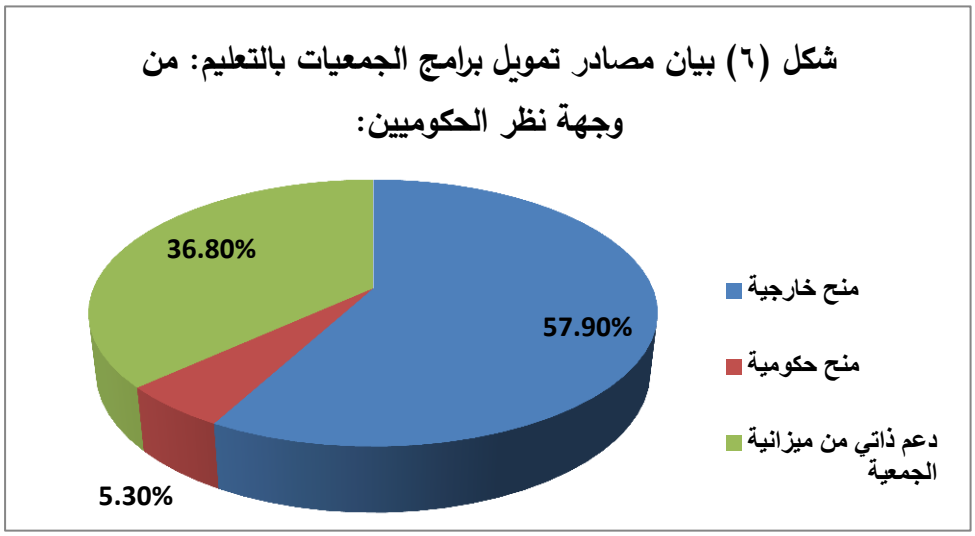

شكل (٧)

بيان مصادر تمويل برامج الجمعيات بالتعليم من وجهة نظر الجمعيات الأهلية:

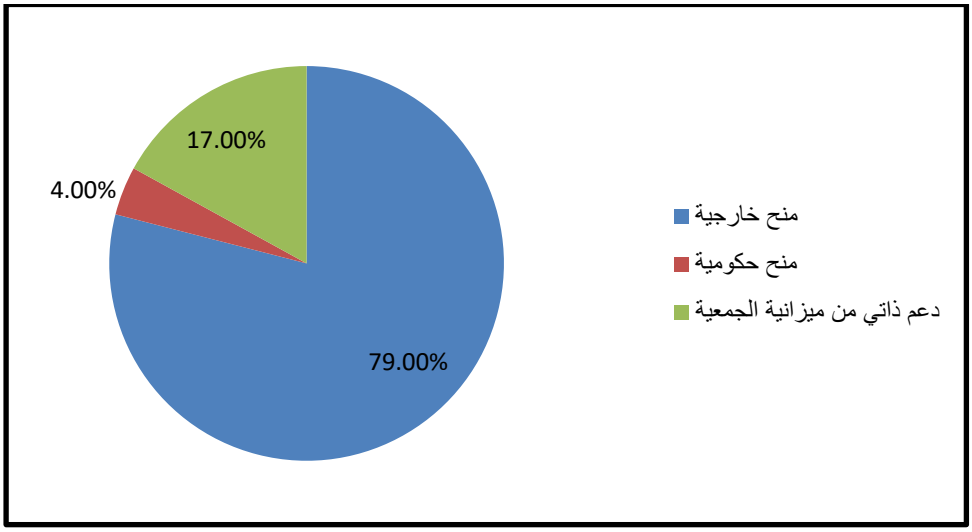

جدول (٦)

لدى الجمعية تمويل ثابت لتنفيذ برامج في قطاع التعليم

الإجابة	العدد	%
نعم	٦	٢٥
لا	١٨	٧٥

يتضح من الجدول أن نسبة ٢٥% فقط من الجمعيات هي التي تخصص تمويل ثابت لعمل الجمعية في قطاع التعليم من مواردها المالية، وذلك على الرغم من أن أغلب جمعيات العينه جاءت من أصحاب الخبرة في قطاع التعليم، وهو مايتفق مع إجابة السؤال السابق والذى أشار بالفعل إلى أن أغلب تمويل الجمعيات في قطاع التعليم مصدره من المنح الخارجية الممولة وبما يتجاوز نسبة ٧٥%.

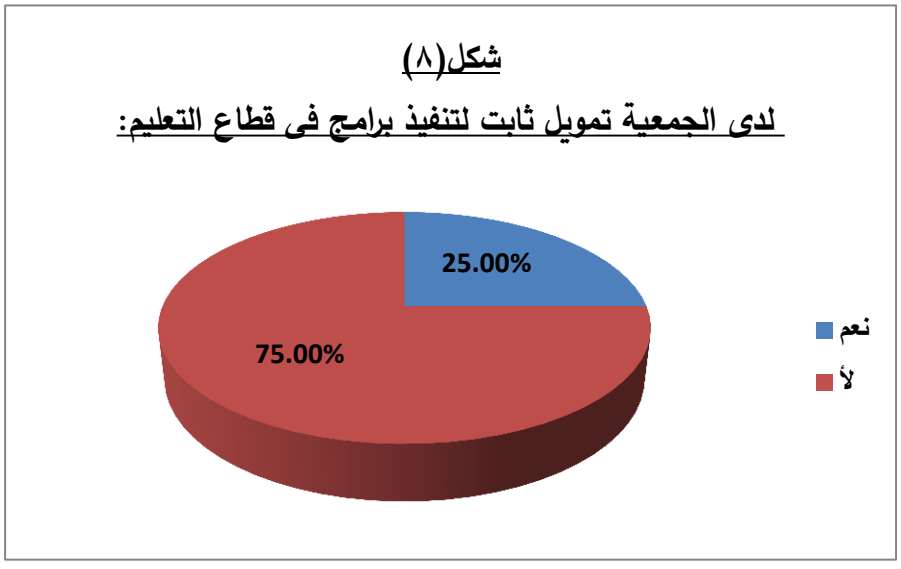

جدول (٧)

مدى اهتمام استراتيجية الوزارة والتوجه بصورة إيجابية تجاه مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم برامج التربية المدنية بالتعليم:

الإجابة	المديريات %	الجمعيات %
نعم	٧٣.٧	٣٣.٣
لا	٥.٣	٦٦.٧
إلى حد ما	٢١.١	٠

عكس هذا السؤال تباينًا شديدًا بين أراء ممثلي القطاع الحكومي، وآراء ممثلي الجمعيات الأهلية في مدى توافر التوجه الإيجابي باستراتيجية وزارة التربية والتعليم نحو مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم برامج التربية المدنية بالتعليم.

ففي حين أجاب ممثلو إدارات المشاركة من الحكوميين بنعم بنسبة ٧٣.٧%، أجاب ممثلو الجمعيات الأهلية لنفس الإجابة نعم بنسبة ٣٣.٣%.

وفي حين أجاب ممثلو إدارات المشاركة الحكومية (بلا) بنسبة ٥.٣% جاءت النسبة الغالبة لممثلي الجمعيات الأهلية باستجابة (لا) وبنسبة ٦٦.٧% .

ومما سبق، يتضح أنه وإن كانت الإستراتيجية المكتوبة للوزارة تحض على التوجه الإيجابي تجاه دعم مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم (وفقًا لاستجابة القطاع الحكومي) إلا أن الممارسات الفعلية للقائمين على تنفيذ الإستراتيجية (العاملين بالقطاع الحكومي) لا تعكس بالضرورة هذا التوجه الإيجابى (وفقًا لاستجابة ممثلي الجمعيات الأهلية).

جدول (٨)

أهم مراحل استعانة وزارة التربية والتعليم بالجمعيات الأهلية

	المديريات					الجمعيات				
	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	n	Q	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	n	Q
التخطيط	٢٧.٣	٦٣.٦	٩.١	1.82	.603	٦.٣	٧٥	١٩	2.13	.500
التنفيذ	٥٣.٨	٣٨.٥	٧.٧	1.54	.660	٤٤.٤	٥٥.٦		1.56	.511
المتابعة	٢٠	٧٠	١٠	1.90	.568	١٨	٦٥	١٧	2.00	.612
التقويم	٢٠	٦٠	٢٠	2.00	.667	٦٩	٣١		1.31	.479

وفي إشارة إلى مراحل استعانة الحكوميين بالجمعيات الأهلية من وجهة نظر الحكوميين، جاءت مرحلة التنفيذ في المقدمة بانحراف معياري قيمته (٠.٦٦٠) بنسبة ٥٣.٨% لاستجابة دائمًا، و٣٨.٥% لاستجابة أحيانًا.

وجاءت في المرتبة الثانية، مرحلة التخطيط بانحراف معياري قيمته (0.603) وبنسبة ٢٧.٣% دائمًا، ونسبه ٦٣.٦% أحيانًا.

وحصلت مرحلتا المتابعة والتقويم على أقل نسبة من حيث استعانة الحكوميين بالجمعيات في هاتين المرحلتين وبنسب ٢٠% دائمًا للمرحلتين، وبنسب مرتفعه ٧٠% و٦٠% على التوالي بدرجة أحيانًا وبانحراف معياري قيمته (0.568) لمرحلة المتابعة و(0.667) لمرحلة التقويم.

وبعكس ماسبق، وجهة نظر الحكوميين وممارساتهم المرتبطة بإشراك الجمعيات الأهلية إذ إنهم يرون أن الدور الأكبر للجمعيات يأتي في مرحلة التنفيذ فقط مع إغفال أو ضعف أهمية إشراكهم في المراحل الأخرى كالتخطيط، والمتابعة، والتقويم.

وجاءت استجابة ممثلي الجمعيات لنفس السؤال متقاربة إلى حد كبير، إذ جاءت النسبة الأعلى لإشراك الوزارة للجمعيات الأهلية في مرحلة التنفيذ، وبانحراف معياري قيمته(0،511) وبنسبة ٤٤.٤%، ٥٥.٦% لاستجابات دائمًا، وأحيانًا على التوالي.

وحصلت مرحلة التخطيط على أقل نسبة، وبانحراف معياري قيمته(0.500) فيما يتعلق بإشراك الجمعيات الأهلية وبنسب ٦.٣% و٧٥% لاستجابات دائمًا وأحيانًا، وبنسبة ١٩% لاستجابة أبدًا.

وجاءت مراحل المتابعة والتقويم في موقع متوسط بين أعلى النسب وأقلها، حيث جاءت مرحلة المتابعة بانحراف معياري قيمته (٠.٦١٢) وبنسبة ١٨%، ٦٥%، ١٩% دائمًا، وأحيانًا، وأبدًا على التوالي.

وأخيرًا جاءت من وجهة نظر الجمعيات مرحلة التقويم في المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قيمته (٠.٤٧٩) وبنسبتى ٦٩ %، و٣١% لاستجابات دائمًا وأحيانًا على التوالي.

جدول (٩) أوجه الشراكة بين الجمعية ووزارة التربية والتعليم من وجهة نظر مديري المشاركة المجتمعية بمديريات التربية والتعليم، ومسؤولي الجمعيات الأهلية

المجالات	المديريات					الجمعيات				
	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	n	Q	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	n	Q
تنفيذ مشروعات مشتركة.	٨٠	٢٠	–	1.20	.422	٦٥	٣٥		1.35	.493
دعم مالي من الجمعيات لتنفيذ مؤتمرات.	–	٧٥	٢٥	2.25	.500	٣٣.٣	٤٤.٤	٢٢.٢	1.89	.782
تدريب وبناء قدرات القائمين على العمل الحكومي بالمدارس والمستويات الإدارية المختلفة (أخصائيين– معلمين– إداريين– ...).	٦٦.٧	٢٦.٧	٦.٧	1.40	.632	٥٨	٣٧	٥	1.47	.612
دعم البنية الأساسية للمدارس وتجهيزات الفصول.	٦٠	٤٠	–	1.40	.507	٤٣.٨	٤٣.٨	١٢.٥	1.69	.704
دعم وتفعيل الأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية	٦٦.٧	٣٣.٣	–	1.33	.500	٥٠	٢٠	٣٠	1.80	.919
برامج التربية المدنية ودعم المواطنة.	٥٠	٥٠	–	1.50	.577	٣٣.٣	٣٣.٣	٣٣.٣	2.00	.894
الانضمام للكيانات المنتخبة كمجالس الأمناء والمعلمين.	٢٠	٤٠	٤٠	2.20	.837	٤٢.٩	٥٧.١		1.57	.535
تقديم مساعدات مالية للطلبة مرضى وذوي الاحتياجات الخاصة.	٨٠	٢٠	–	1.20	.422	٥٣.٨	٣٠.٨	١٥.٤	1.62	.768

وعن أوجه الشراكة بين الوزارة والجمعيات الأهلية جاءت استجابات ممثلي القطاع الحكومي (إدارات المشاركة) من **أعلى المجالات إلى أقلها وبإستجابه دائمًا كالتالي:**

- بانحراف معياري قيمته (٠.٤٤٢) وبنسبه٨٠% تنفيذ مشروعات مشتركة ، بانحراف معياري قيمته 422. وبنسبة ٨٠% تقديم مساعدات مالية.
- بانحراف معياري قيمته (٠.٥٠٠) وبنسبه ٦٦.٧% دعم وتفعيل الأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية٠ وبانحراف معياري قيمته (٠.٦٣٢) وبنسبة ٦٦.٧% تدريب وبناء قدرات القائمين على العمل الحكومي بالمدارس والمستويات الإدارية المختلفة (أخصائيين- معلمين- إداريين- ...).
- بانحراف معياري قيمته (٠.٥٠٧) وبنسبة ٦٠% دعم البنية الأساسية للمدارس وتجهيزات الفصول.
- وجاءت في المرتبه قبل الأخيرة برامج التربية المدنية ودعم المواطنة بانحراف معياري قيمته (٠.٥٧٧) وبنسبة ٥٠%.
- وفي المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قيمته (٠.٨٣٧) الانضمام للكيانات المنتخبة كمجالس الأمناء، والمعلمين وبنسبة ٢٠%.

وباستجابة أحيانًا جاء ترتيب المجالات من أعلاها إلى أقلها كالتالي ٧٥% دعم مالي من الجمعيات لتنفيذ مؤتمرات ٥٠% برامج التربية المدنية ودعم المواطنة، ٤٠% دعم البنية الأساسية للمدارس وتجهيزات الفصول، ٤٠% الانضمام للكيانات المنتخبة كمجالس الأمناء، والمعلمين، ٣٣.٣% دعم وتفعيل الأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية، ٢٦.٧% تدريب وبناء قدرات القائمين على العمل الحكومي بالمدارس والمستويات الإدارية المختلفة (أخصائيين- معلمين- إداريين- ...)، وفي المرتبه قبل الأخيرة جاءت بنسبة ٢٠% تنفيذ مشروعات مشتركة، وبنفس النسبة ٢٠% تقديم

مساعدات مالية للطلبة والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، وأخيرًا جاءت استجابة أبدًا من الأعلى إلى الأدنى كالتالي: الانضمام للكيانات المنتخبة كمجالس الأمناء والمعلمين ٤٠%، دعم مالي من الجمعيات لتنفيذ مؤتمرات ٢٥%، تدريب وبناء قدرات القائمين على العمل الحكومي بالمدارس والمستويات الإدارية المختلفة (أخصائيين- معلمين- إداريين- ...) ٦.٧%.

والملاحظ، أن الاستجابات الأعلى نسبة كانت دائمًا لأوجه التعاون المرتبطة بتدخلات مباشرة وتقديم دعم مالي كتقديم مساعدات مالية للطلاب وذوي الاحتياجات الخاصة، وتنفيذ المشروعات المشتركة وما إلى ذلك، بينما جاءت مشاركة الجمعيات في الهياكل المنتخبة ومجالس الأمناء في مرتبة متدنية، بل وحققت أعلى نسبة في استجابة أبدًا بنسبة ٤٠%، وكذلك لم تحز برامج التربية المدنية ودعم المواطنة على مكانة متقدمة، إنما جاءت في مرتبة متدنية، وتساوت نسب الاستجابات الممنوحة لها ما بين دائمًا وأحيانًا بنسبة ٥٠% لكل منهما.

جدول رقم (١٠)

ترتيب مجالات العمل الأكثر أولوية للتدخل من قبل الجمعيات وفقًا لما تراه

المديريات					
مجالات العمل الأكثر أولوية للتدخل من قبل الجمعيات وفقًا لأولويات الوزارة.	N	Q	مجالات العمل الأكثر أولوية للتدخل من قبل الجمعيات وفقًا لأولويات الجمعيات.	N	Q
دعم البنية الأساسية.	1.53	.905	دعم البنية الأساسية.	2.58	1.387
بناء القدرات وتأهيل المعلمين والأخصائيين.	3.21	1.357	تقديم مساعدات مالية للطلاب.	2.63	1.422
برامج التربية المدنية ودعم قيم المواطنة لدى الطلاب.	3.53	1.429	برامج التربية المدنية ودعم قيم المواطنة لدى الطلاب.	3.05	1.433
دعم التغذية المدرسية	3.53	1.172	بناء القدرات وتأهيل المعلمين والأخصائيين.	2.89	1.410
تقديم مساعدات مالية للطلاب.	3.26	1.147	دعم التغذية المدرسية.	3.84	1.214
الجمعيات					
مجالات العمل الأكثر أولوية للتدخل من قبل الجمعيات وفقًا لأولويات الجمعيات.	N	Q	مجالات العمل الأكثر أولوية للتدخل من قبل الجمعيات وفقًا لأولويات الوزارة.	N	Q
بناء القدرات وتأهيل المعلمين والأخصائيين.	1.92	1.248	دعم البنية الأساسية.	1.48	1.201
دعم البنية الأساسية.	2.50	1.285	بناء القدرات وتأهيل المعلمين والأخصائيين.	3.13	1.546
برامج التربية المدنية ودعم قيم المواطنة لدى الطلاب.	2.83	1.435	دعم التغذية المدرسية.	3.13	.968
دعم التغذية المدرسية.	3.92	1.060	تقديم مساعدات مالية للطلاب.	3.48	1.163
تقديم مساعدات مالية للطلاب.	3.83	.963	برامج التربية المدنية ودعم قيم المواطنة لدى الطلاب.	3.78	.998

وعن مجالات العمل الأكثر أولوية من وجهة نظر القطاع الحكومي (إدارات المشاركة المجتمعية) فقد جاء دعم البنية الأساسية في المقام الأول بانحراف معياري قيمته (٠.٩٠٥)، وجاءت وجهة نظر الحكوميين في الأولوية لدى القطاع الأهلي فقد جاء مجال البنية الأساسية بانحراف معياري قيمته (1.387).

في إشارة إلى أن الجمعيات مضطرة استجابة للممارسات الخاصة بالحكومة إلى أن تضع مجال دعم البنية الأساسية كأولوية أولى لها، وهو ما ظهر جليًا عند توجيه نفس السؤال لممثلي الجمعيات إذ جاء دعم القدرات وتأهيل المعلمين والأخصائيين كأولويه أولى من وجهة نظرهم، بينما جاء دعم البنية الأساسية أولوية أولى عند سؤال ممثلي الجمعيات عن وجهة نظر الحكومة.

وجاءت برامج التربية المدنية ودعم قيم المواطنة لدى الطلاب في مرتبة متوسطة (ترتيبها الثالث من خمسة) وبنفس النسبة باستجابة القطاعين الحكومي بانحراف معياري قيمته(1.429)، والأهلي بانحراف معياري قيمته(1.429).

في إشارة إلى عدم اعتبار القطاع الحكومي أن هذا المجال لا يعد بأهمية تجعله يأخذ الترتيب الأو،ل أو الثانى، وأن القطاع الأهلي لا يجد استجابة/ موافقة من الحكومة لتنفيذ مثل هذه البرامج، والملاحظ هنا، أن الأولويات جاءت دائمًا للأنشطة/ الخدمات ذات الأثر المباشر (دعم البنية الأساسية –تقديم مساعدات للطلاب).

جدول رقم (١١)

أدوار إدارة المشاركة المجتمعية وفقًا للقرارات الوزارية المنظمة للعمل (من وجهه نظر المديريات):

م		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	n	Q
١	منح/ منع الموافقات.	٥٨	١٦	٢٦	1.68	.885
٢	التدخل لتعديل أنشطة البرنامج.	١٦	٧٩	٥	1.89	.459
٣	تعديل خطط التنفيذ كليًا أو جزئيًا.	٢١	٦٣	١٦	1.95	.621
٤	مراقبة أداء الجمعية داخل المؤسسة التعليمية.	٩٥	٥		1.05	.229
٥	ربط منح الموافقة بتقديم دعم مادي للمدارس يعود بالنفع على العملية التعليمية.	٣٧	٣٧	٢٦	1.89	.809
٦	إمكانية وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب.	٥.٣	٢١	٧٤	٦٩٢.	.582

تناول الجدول السابق وجهة نظر القائمين على إدارة المشاركة المجتمعية وفقًا للقرارات الوزارية المنظمة، **وقد جاءت الأولوية باستجابة دائمًا** وبانحراف معياري قيمته (٠.٢٢٩) وبنسبة ٩٥% لدور مراقبة أداء الجمعية داخل المؤسسة التعليمية.

- تلا ذلك، دور منح/ منع الموافقات بانحراف معياري قيمته (٠.٨٨٥) وبنسبة ٥٨%.
- ثم دور ربط منح الموافقة بتقديم دعم مادى للمدارس بانحراف معياري قيمته (٠.٨٠٩) وبنسبة ٣٧%.
- ثم دور تعديل الخطط كليا/ جزئيًا وجاء بانحراف معياري قيمته (٠.٦٢١) وبنسبه ٢١%.
- ودور التدخل لتعديل أنشطة البرنامج بانحراف معياري قيمته (٠.٤٥٩) وبنسبة ١٦%.
- وأخيراً بانحراف معياري قيمته(0.582) وبنسبة ٥.٣% دور امكانية وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب.

وباستجابة أحيانًا جاءت الأدوار على التوالي من اعلى نسبة إلى أقلها كالتالي دور التدخل لتعديل أنشطة البرنامج بنسبة ٧٩%، ثم تلاه دور تعديل الخطط كليًا/ جزئيًا جاء بنسبه ٦٣%، ثم دور ربط منح الموافقة بتقديم دعم مادي للمدارس بنسبة ٣٧%، دور إمكانية وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب بنسبة ٢١%، دور منح/ منع الموافقات بنسبة ١٦%، وأخيرًا مراقبة أداء الجمعية داخل المؤسسة التعليمية بنسبة ٥%.

وباستجابة أبدًا جاءت النسب من الأعلى إلى الأقل وفقًا للتالي دور إمكانية وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب بنسبة ٧٤%.

وبنسبة متسأوية لكل من دور ربط منح الموافقة بتقديم دعم مادي للمدارس ودور منح /منع الموافقات بنسبة ٢٦%، ثم دور لتدخل لتعديل خطط البرنامج البرنامج بنسبة ١٦% وأخيرًا دور التدخل لتعديل أنشطة البرنامج بنسبة ٥%.

جدول رقم (١٢)

من واقع التواجد والممارسات الميدانية، الأدوار التي تقوم بها إدارة المشاركة المجتمعية:

م	الأدوار	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	n	Q
١	الحشد المجتمعي وتدبير التمويل لتلبية احتياجات العملية التعليمية.	٥٨	٣٧	٥	1.47	.612
٢	بناء قدرات العاملين بالإدارات الفرعية على سبل التواصل والعمل مع الجمعيات الأهلية	٥٣	٤٢	٥	1.53	.612
٣	اعداد قوائم حصر الفجوات والاحتياجات والتنسيق مع الجمعيات بشأن تلبيتها.	٦٨.٤	٢٦.٣	٥.٣	1.37	.597
٤	تقديم معلومات للجمعيات عند طلبها تساهم في إعداد الدراسات العلمية ومقترحات المشروعات.	٣٢	٥٨	١١	١,٨٤	.631
٥	متابعة استمرار أنشطة الجمعيات بالمدارس بعد انتهاء البرنامج.	٦٨.٤	٢٦.٣	٥.٣	1.37	.597
٦	توجيه الجمعيات للتدخلات الأكثر أولوية بالنسبة للمدارس.	٨٤	١١	٥	١.٢١	2.518

- وعن أدوار إدارات المشاركة المجتمعية من واقع الممارسات الميدانية **فجاءت باستجابة دائمًا من أعلى النسب إلى أدناها الأدوار كالتالي** دور توجيه الجمعيات للتدخلات الأكثر أولوية بالنسبة للمدارس بنسبة ٨٤%.
- وبنسبة متسأوية لأدوار إعداد قوائم حصر الفجوات والاحتياجات، والتنسيق مع الجمعيات بشأن تلبيتها، ودور متابعة استمرار أنشطة الجمعيات بالمدارس بعد انتهاء البرنامج بنسبة ٦٨.٤%.
- ودور الحشد المجتمعي وتدبير التمويل لتلبية احتياجات العملية التعليمية بنسبة ٥٨%.
- ودور بناء قدرات العاملين بالإدارات الفرعية على سبل التواصل والعمل مع الجمعيات الأهلية بنسبة ٥٣%.

- وأخيرًا دور تقديم معلومات للجمعيات عند طلبها تساهم في إعداد الدراسات العلمية ومقترحات المشروعات بنسبة ٣٢%.

وجاءت باستجابة أحيانًا الأدوار الأقل أهمية من أعلى النسب إلى أقلها كالتالي دور تقديم معلومات للجمعيات عند طلبها تساهم في إعداد الدراسات العلمية ومقترحات المشروعات بنسبة ٥٨%.

ثم دور بناء قدرات العاملين بالإدارات الفرعية على سبل التواصل والعمل مع الجمعيات الأهلية بنسبة ٤٢%.

ثم دور الحشد المجتمعي وتدبير التمويل لتلبية احتياجات العملية التعليمية بنسبة ٣٧%.

ونفس النسبة لدوري إعداد قوائم حصر الفجوات والاحتياجات والتنسيق مع الجمعيات بشأن تلبيتها، ومتابعة استمرار أنشطة الجمعيات بالمدارس بعد انتهاء البرنامج بنسبة ٢٦.٣%.

وأخيرًا دور توجيه الجمعيات للتدخلات الأكثر أولوية بالنسبة للمدارس بنسبة ١١%.

وجاء باستجابة أبدًا في إشارة إلى الأدوار الأقل أهمية والتي لا تلجأ إليها الإدارات إلا نادرًا النسب من الأعلى إلى أقل كالتالي تقديم معلومات للجمعيات عند طلبها تساهم في إعداد الدراسات العلمية ومقترحات المشروعات بنسبة ١١%.

وبنسبة متسأوية لأدوار إعداد قوائم حصر الفجوات والاحتياجات والتنسيق مع الجمعيات بشأن تلبيتها، ومتابعة استمرار أنشطة الجمعيات بالمدارس بعد انتهاء البرنامج بنسبة ٥.٣%.

وبنسب متسأوية لأدوار بناء قدرات العاملين بالإدارات الفرعية على سبل التواصل والعمل مع الجمعيات الأهلية، ودور الحشد المجتمعي وتدبير التمويل لتلبية احتياجات العملية التعليمية، وتوجية الجمعيات للتدخلات الأكثر أولوية بالنسبة للمدارس بنسبة ٥%.

جدول رقم (١٣)

مدى وقوع الجمعيات في مخالفات تؤثر على الشراكة مع وزارة التربية والتعليم

هل تقع الجمعيات في مخالفات من شأنها التأثير على الشراكة الإيجابية بينها وبين الوزارة				
دائمًا	أحيانًا	أبدًا	N	Q
–	٨٤	١٦	2.16	.375

وعن سؤال ممثلي القطاع الحكومي عن مدى وقوع الجمعيات في مخالفات من شأنها التأثير على الشراكة الإيجابية بينها وبين وزارة التربية والتعليم، فقد كانت النتائج كالتالي وبانحراف معياري قيمته(375.) وبنسب ٠% لاستجابة دائمًا، و٨٤% أحيانًا، و١٦% أبدًا.

في إشارة تعد جيدة نسبيًا لمدى التزام الجمعيات الأهلية وحرصها على عدم ارتكاب مخالفات من شأنها التأثير/ الحد من تواجدها لتنفيذ أنشطة تنموية داخل المدارس والمؤسسات التعليمية الحكومية.

جدول رقم (١٤)

أهم معوقات الشراكة الإيجابية بين الجمعيات والوزارة:

م	المعوقات	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	n	Q
١	عدم الالتزام بالحصول على الموافقات المطلوبة.	٢٦	٦٣	١١	1.84	.602
٢	عدم وضوح مصادر التمويل	٣٣	٥٦	١١	1.78	.647
٣	عدم الالتزام بالخطط الفنية الحاصلة على الموافقات.	٢١	٧٤	٥	1.84	.501
٤	عدم تقديم تقارير دورية لمسؤولي إدارة المشاركة المجتمعية.	٥.٦	٧٧.٨	١٦.٧	2.11	.471
٥	عدم إبلاغ مسؤولي الإدارة بالأنشطة والخطط.	–	٧٨	٢٢	2.22	.428
٦	التطرق لموضوعات الدين/ السياسة أثناء العمل بالمدارس.	١٧	٤٤	٣٩	2.22	٠.732

وعن أهم معوقات الشراكة بين الحكومه والجمعيات الأهلية جاءت استجابات الحكوميين **باستجابة دائمًا من أعلى النسب إلى أدناها** عدم وضوح مصادر التمويل بانحراف معياري قيمته (٠.٦٤٧) وبنسبة ٣٣%، ثم عدم الالتزام بالحصول على الموافقات المطلوبة بانحراف معياري قيمته (٠.٦٠٢) وبنسبة ٢٦%، وجاء عدم الالتزام بالخطط الفنية الحاصلة على الموافقات بانحراف معياري قيمته (٠.٥٠١) وبنسبة٢١%.

ثم التطرق لموضوعات الدين/ السياسة أثناء العمل بالمدارس بانحراف معياري قيمته(٠.732) وبنسبه ١٧%، ثم عدم تقديم تقارير دورية لمسؤولي إدارة المشاركة المجتمعية بنسبة ٥.٦%.

وجاءت استجابات الحكوميين **باستجابة أحيانًا من أعلى النسب إلى أدناها** عدم إبلاغ مسؤولي الإدارة بالأنشطة والخطط بانحراف معياري قيمته (٠.٤٢٨) بنسبة ٧٨%، ثم عدم تقديم تقارير دورية لمسؤولي إدارة المشاركة المجتمعية بانحراف معياري قيمته (0.471) وبنسبة ٧٧.٨%، ثم عدم الالتزام بالخطط الفنية الحاصلة على الموافقات بانحراف معياري قيمته (0.501) وبنسبه ٧٤%.

ثم عدم الالتزام بالحصول على الموافقات المطلوبة بنسبة ٦٣ %، ثم عدم وضوح مصادر التمويل بنسبة ٥٦%، ثم التطرق لموضوعات الدين/ السياسة أثناء العمل بالمدارس بنسبة ٤٤%.

جاءت استجابات الحكوميين **باستجابة أبدًا من أعلى النسب إلى أدناها** التطرق لموضوعات الدين/ السياسة أثناء العمل بالمدارس بانحراف معياري قيمته (0.732) وبنسبة ٣٩%، ثم عدم إبلاغ مسؤولي الإدارة بالأنشطة والخطط بنسبة ٢٢%، تلاها عدم تقديم تقارير دورية لمسؤولي إدارة المشاركة المجتمعية بنسبة ١٦.٧%، وأخيرًا بنسبة متساوية لبندي عدم الالتزام بالحصول على الموافقات المطلوبة وعدم وضوح مصادر التمويل بنسبة ١١%.

جدول رقم (١٥)

مدى مواجهة الجمعيات لتحديات تعوق من الشراكة مع القطاع الحكومي

هل تواجه الجمعيات الأهلية تحديات في الشراكة مع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ برامج التربية المدنية داخل المؤسسات الحكومية (من وجهه نظر الجمعيات)؟	نعم %	لا %
	٧٥	٢٥

أفادت ٧٥ % من العينة من ممثلي الجمعيات، أن الجمعيات الأهلية تواجه تحديات في الشراكة مع وزارة التربية والتعليم في تنفيذ برامج التربية المدنية داخل المؤسسات الحكومية.

جدول رقم (١٦)

أهم التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الشراكة مع وزارة التربية والتعليم

(من وجهه نظر الجمعيات):

م	التحديات	دائمًا	أحيانًا	أبدًا	n	Q
١	تأخير منح الموافقات.	٦٣	٣٧	–	1.37	.496
٢	التدخل لتعديل أنشطة البرنامج.	١٦	٧٩	٥	1.89	.459
٣	تعديل خطط التنفيذ كليًا أو جزئيًا.	٢١	٦٣	١٦	1.95	.621
٤	تعنت القائمين بالمتابعة من قبل الوزارة.	٢١	٥٨	٢١	2.00	.667
٥	ربط منح الموافقة بتقديم دعم مادي للمدارس يعود بالنفع على العملية التعليمية.	٢٦	٣٧	٣٧	2.11	.809
٦	إمكانية وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب.	١٦	٥٨	٢٦	٢.٦٠	.658
٧	رفض الموافقة على الأنشطة من هذه النوعية لحساب أنشطة أخرى مرتبطة بدعم البنية الأساسية وسد الاحتياجات المباشرة.	١٦	٦٨	١٦	2.00	.577

وعن أهم معوقات التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية في الشراكة مع وزارة التربية والتعليم جاءت استجابات الجمعيات الأهلية **باستجابة دائمًا من أعلى النسب إلى أدناها كالتالي:**

تأخير منح الموافقات بنسبة ٦٣%، ثم ربط منح الموافقة بتقديم دعم مادي للمدارس يعود بالنفع على العملية التعليمية بنسبه ٢٦%، تلاه تعديل خطط التنفيذ كليًا أو جزئيًا، وتعنت القائمين بالمتابعة من قبل الوزارة بنسبة ٢١%، ثم التدخل لتعديل أنشطة البرنامج، ثم وبنسب متساوية لتحديات إمكانية وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب، وتحدي ورفض الموافقة على الأنشطة من هذه النوعية لحساب أنشطة أخرى مرتبطة بدعم البنية الأساسية، وتحدى سد الاحتياجات المباشرة بنسبة ١٦% للثلاثة معًا.

وباستجابة أحيانًا جاءت التحديات من أعلى النسب إلى أدناها كالتالي:

- التدخل لتعديل أنشطة البرنامج بنسبة ٧٩%، ثم رفض الموافقة على الأنشطة من هذه النوعية لحساب أنشطة أخرى مرتبطة بدعم البنية الأساسية وسد الاحتياجات المباشرة بنسبة ٦٨%، ثم تعديل خطط التنفيذ كليًا أو جزئيًا بنسبة ٦٣%، ثم وبنسبة متساوية لكل من تحدي تعنت القائمين بالمتابعة من قبل الوزارة، وتحدي إمكانية وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب بنسبة ٥٨%.
- وأخيرًا بنسبة متساوية لكل من تأخير منح الموافقات، وربط منح الموافقة بتقديم دعم مادي للمدارس يعود بالنفع على العملية التعليمية بنسبة ٣٧%.

وجاءت استجابات الجمعيات الأهلية باستجابة أبدًا من أعلى النسب إلى أدناها كالتالي:

- ربط منح الموافقة بتقديم دعم مادي للمدارس يعود بالنفع على العملية التعليمية بنسبة ٣٧%، ثم إمكانية وقف/ رفض النشاط دون إبداء أي أسباب بنسبة ٢٦%، وتعنت القائمين بالمتابعة من قبل الوزارة بنسبة ٢١% تعديل خطط التنفيذ كليًا أو جزئيًا.
- ثم رفض الموافقة على الأنشطة من هذه النوعية لحساب أنشطة أخرى مرتبطة بدعم البنية الأساسية وسد الاحتياجات المباشرة بنسبة ١٦%، وأخيرًا التدخل لتعديل أنشطة البرنامج بنسبة ٥%.

جدول رقم (١٧)

مدى فرض الوزارة لقيود حول تطبيق برامج التربية المدنية

تفرض الوزارة قيودًا على عمل الجمعيات في تطبيق برامج التربية المدنية والمواطنة				
دائمًا	أحيانًا	أبدًا	N	Q
٢١	٧١	٨	1.88	.537

وعن فرض الوزارة لقيود العمل الجمعيات في تطبيق برامج التربية المدنية بانحراف معياري قيمته ٠.٥٣٧ في إشارة إلى تجانس البيانات أفادت النسبة الأعلى أنه يتم أحيانًا بنسبة ٧١%، ودائمًا بنسبة ٢١% وأخيراً أبدًا بنسبة ٨%.

جدول رقم (١٨)

تقييم المشاركة بين الجمعيات الأهلية والقطاع الحكومي في مجال المواطنة من وجهة نظر الجمعيات

تقييم المشاركة بين الجمعية/ المؤسسة ووزارة التربية والتعليم في مجال دعم المواطنة وبناء شخصية الطالب				
جيدة	متوسطة	ضعيفة	N	Q
٣٣.٣	٥٨.٣	٨.٣	1.75	.608

أفادت النسبة الأعلى من ممثلي الجمعيات الأهلية، أن تقييمهم للشراكة مع الوزارة تعد متوسطة بنسبة ٥٨.٣%، وأفاد ٣٣.٣% أنها جيدة، وأخيرًا نسبة ٨.٣% أنها ضعيفة وقد جاء متوسط الاستجابات بقيمه ١.٧٥ وبانحراف معياري قيمته ٠.٦٠٨ في إشارة إلى تجانس البيانات.

النتائج العامة للدراسة:

وفقًا للعرض السابق يمكن بيان أهم نتائج الدراسة فيما يلى:

١- ضعف قدرة الجمعيات على تدبير تمويل ثابت وذاتي لعمل الجمعيات يمكنها من تنفيذ البرامج باستمرار داخل المدارس الحكومية، وأغلب مصادر تمويل برامج الجمعيات بقطاع التعليم هي إما منح خارجية، أو مصادر تمويل أخرى، وهو ما يعني عدم إستمرارية هذه البرامج خاصة ما يرتبط منها بتعليم المواطنة.

٢- قلة التمويل الحكومي المتاح للجمعيات الأهلية في قطاع التعليم مع الإشارة أن سؤال الباحثة لم يكن موجها فقط للدعم المقدم من وزارة التعليم التي تعاني قطعًا من قلة الموارد، إنما كان السؤال موجهًا للتمويل الحكومي بشكل عام، وجدير بالذكر أن العديد من الوزارات كوزارة البيئة، ووزارة التضامن، ووزارة الشباب تقدم دعم للجمعيات الأهلية في مجالات عدة وأنشطة مختلفة، وفي عام ٢٠١٧، على سبيل المثال، قدمت وزارة الدولة للعشوائيات (تم حلها في تعديل وزاري لاحق) تمويل لعدد ١٢ جمعية أهلية بمحافظتي القاهرة والجيزة؛ لتفعيل الأنشطة الصيفية بالمدارس الحكومية، وتطوير أعمال وإنشاءات البنية البسيطة المتهالكة بالمدارس الحكومية المستهدفة بالمحافظتين.

٣- رغم أن إستراتيجية وزارة التربية والتعليم ورؤيتها المنبثقة من رؤية مصر (٢٠٣٠) تحمل بنودًا صريحة تجاه دعم مشاركة الجمعيات الأهلية في مجال التعليم، وكذلك دعم التعليم المؤدي لتحقيق المواطنة (وفقًا لاستجابة القطاع الحكومي ومطالعة إستراتيجية وزارة التربية والتعليم) إلا أن الممارسات الفعلية للقائمين على تنفيذ الإستراتيجية لا تعكس بالضرورة هذا التوجه الإيجابي(وفقًا لاستجابة ممثلي الجمعيات الأهلية بالاستبيان).

٤- عكست وجهة نظر المبحوثين من القطاع الحكومي أن التدخلات ذات الأولوية من القطاع الأهلي هي التدخلات المادية المباشرة، كتقديم مساعدات مالية للطلاب وذوي الاحتياجات الخاصة، بينما جاءت مشاركة الجمعيات في الهياكل المنتخبة ومجالس الأمناء في مرتبة متدنية، وكذلك لم تحز برامج التربية المدنية ودعم المواطنة على مكانة متقدمة، إنما جاءت في المرتبة الأخيرة.

٥- تأكيدًا لما سبق، فقد كانت مجالات العمل الأكثر أولوية من وجهة نظر القطاع الحكومي دعم البنية الأساسية ، واجمع على ذلك ممثلى الجمعيات الاهلية ايضا عند سؤالهم عن وجهة نظر الحكومة ازاء اكثر مجالات العمل اولوية .

٦- بينما جاءت أولويات العمل من وجهة نظر الجمعيات لمجالات دعم القدرات، وتأهيل المعلمين وتفعيل الأنشطة .

٧- وفي إشارة إلى أن مجال المواطنة لم يكن ضمن المجالات الأكثر أولوية، فقد جاءت برامج التربية المدنية ودعم قيم المواطنة لدى الطلاب في مرتبة متوسطة (ترتيبها الثالث من خمسة)، وبنفس النسبة من كل من القطاعين الحكومي والأهلي، في إشارة إلى عدم اعتبار القطاع الحكومي أن هذا المجال لا يعد بأهمية تجعله يأخذ الترتيب الأول أو الثاني، وأن القطاع الأهلي لا يجد ترحيبًا من الحكومة لتنفيذ مثل هذه البرامج، والملاحظ هنا أن الأولويات جاءت دائمًا للأنشطة/ الخدمات ذات الأثر المباشر (دعم البنية الاساسية – تقديم مساعدات للطلاب).

٨- وعن أدوار إدارة المشاركة المجتمعية وفقًا للقرارات الوزارية المنظمة، فقد جاءت الأولوية باستجابة دائمًا وبنسبة ٩٥ % لدور مراقبة أداء الجمعية داخل المؤسسة التعليمية، تلا ذلك، دور منح /منع الموافقات **(وفقًا لدليل المقابلة المطبق مع رئيس إدارة المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم فإنه فعليًا من يمنح/ يمنع الموافقة هي إدارة الأمن بوزارة التربية والتعليم، والتي تحيل أوراق النشاط بدورها إلى جهات أمنية خارجية مختلفة، وتنتظر ردهم بالموافقة من عدمه، ثم تخطر إدارة المشاركة المجتمعية عن مدى منح الموافقة أو رفضها للنشاط المطلوب تنفيذه من قبل الجمعية).**

٩- عكست النتائج اهتمام القطاع الحكومي بالدور الرقابي على حساب باقي الأدوار الأخرى (على سبيل المثال الدعم الفنى – الدعم المعلوماتي – بناء القدرات) إذ إنه بسؤال القطاع الحكومي عن أهم معوقات الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية؛ جاءت استجابات الحكوميين عدم وضوح مصادر التمويل ٣٣%، رغم أن وزارة التربية والتعليم بالأساس لا تعد جهه رقابية ولا يحق لها المراقبة أو التحقق من مصادر التمويل الخاص بالجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى أنه من ضمن أوراق تقدم الجمعيات الأهلية لوزارة التربية والتعليم موافقة وزارة التضامن الاجتماعي على التمويل، وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض المشروعات للجمعيات يتم رفضها رغم حصول الجمعية على موافقة التضامن الاجتماعي على قيمة وجهة التمويل، وهو ما يعكس أيضًا تضارب القرارات الحكومية المختلفة تجاه العمل الأهلي.

١٠- جاءت استجابة الجمعيات أن مجال التربية المدنية يُعد من أكثر المجالات التي تفرض وزارة التربية والتعليم قيودًا للعمل بها وذلك بنسبة ٨٤% من أفراد عينة ممثلي الجمعيات الأهلية.

أخيرًا فقد استعرض الفصل نتائج الدراسة الميدانية التي استخدمت الباحثة عددًا من الأدوات العلمية المقننة لتطبيقها ميدانيًا كما سبق ذكره في بداية الفصل. كما استفادت الباحثة من ما تم عرضه ودراسته من دراسات سابقة تم عرضها بالفصل الأول أشارت إلى أهمية مشاركة الجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية وخاصة في مجال تربية المواطنة، كما أشارت الدراسات أيضًا إلى أن المواطنة ليست مفهومًا قاصرًا فقط على انتماء الفرد للأرض والمكان (الوطن)، إنما هي مجموعة ممارسات تنمو وتزداد كلما تم التعرض لممارسات إيجابية تدعم هذا الانتماء وتقويه وهو نفس المضمون الذى تبنته الباحثة في صياغة المفهوم الإجرائي للمواطنة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة العديد من الإشكاليات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تعليم المواطنة، والتي يمكن التغلب عليها إذا ما تم تقنين الأدوار وتحديدها القطاع الحكومي المعني بالرقابة (القائمين على إدارة المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم)، وكذلك إذا ما تم توصيف إجراءات محددة بدقة للجمعيات الأهلية وجب عليها الالتزام بها.

مع التأكيد على أهمية رقابة القطاع الحكومي بشكل عام، والتي لا يرفضها القائمون على العمل الأهلي بشرط أن تكون هذه الرقابة من خلال ضوابط مقننة، وإجراءات محددة، تيسر العمل ويكون من شأنها تفعيل الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية، ودون أن تطلق هذه الضوابط يد السلطة للحد من فعالية وكفاءة العمل الأهلي في مجال تعليم المواطنة، إذ يعد هذا هدرًا لمورد مالي وبشري مهم جدًا؛ إذا ما تم تثمين تجارب الجمعيات الأهلية اقتصاديًا، والتي استعرضت الدراسة بعضًا منها في الفصل السابق